التقرير السنوي 2011

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

تمكين الفلسطينيين بأيدٍ فلسطينية

مركز تطوير

قائمة المحتويات

ترحيب

1 مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

6 حول مركز تطوير
8 ملخص إنجازات عام 2011
9 إختتام مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث

2 أنشطة وإنجازات

12 برامج المنح
14 برنامج التطوير القطاعي
18 سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح
20 شبكة مركز تطوير على الانترنت
22 آفاق التعاون والتكامل
26 نماذج من إنجازات المؤسسات الشريكة

3 شؤون إدارية

32 إتفاقيات المنح الموقعة مع الشركاء المحليين عام 2011
36 المانحون لعام 2011
37 بيانات مالية
42 معلومات الاتصال

ترحيب

"تكفل طاقم مركز تطوير خلال عام 2011 بضمان عدم وقوف الظروف السياسية، والحواجز الجغرافية، والأزمة المالية العالمية عائقاً أمام عمل مركز تطوير، وسعيه الدؤوب لدعم الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً وتهميشاً في المجتمع الفلسطيني. وكمؤسسة أهلية فلسطينية، نسعى دوماً إلى الإبداع والإبتكار النوعي في تنفيذنا للمشاريع، و إلى تعزيز التعاون بين الأطراف ذات العلاقة، وقد عملنا على وضع الأسس المتينة لهذه المساعي خلال عام 2011".

غسان كسابرة
مدير المركز

يسرنا أن نستعرض معكم إنجازاتنا خلال العام 2011 والذي نجح خلاله مركز تطوير في زيادة الإنفاق الكلي ضمن برامج المنح، والتوقيع على ثلاث واربعين اتفاقية لتنفيذ منح جديدة مع المؤسسات الأهلية، كما استمر المركز في سعيه لتبني توجهات وأساليب مبتكرة وإبداعية في تنفيذه لبرامج المنح وبرامج التطوير القطاعي. فالإبداع على مستوى تقديم الخدمات وبنية العمليات التنموية يمثل تعزيزاً لفلسفة مركز تطوير. إن التزامنا الجاد بدعم الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً في مجتمعنا الفلسطيني، وإصرارنا لتخطي التقليدية في أساليب العمل والتوجهات المتعارف عليها يضمنان أن يبقى مركز تطوير جزءاً مميزاً ونابضاً بالحيوية والنشاط ضمن القطاع الأهلي الفلسطيني.

نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تعزيز دور مركز تطوير، والقطاع الأهلي بشكل عام، في تحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع الفلسطيني. وفي هذا السياق، نشكر مؤسساتنا الأهلية الشريكة: «إن إنجازاتكم تلهمنا جميعاً. فخبراتكم، والتزامكم وعملكم الدؤوب تبعث الأمل لدينا، وتشجعنا على المضي قدماً في مسيرة التنمية». وإلى مانحينا نقول: «نقدّر دعمكم المستمر للشعب الفلسطيني وللقطاع الأهلي». ولا ننسى جهود طاقم مركز تطوير: «نقدّر عملكم الجاد وحماسكم».

إن تعزيز التعاون بين ذوي الشأن بالعمل الأهلي هو جزء أساسي من عمل مركز تطوير، حيث بدأ مركز تطوير خلال العام 2011 بتصميم وتنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى الإستفادة من خبرات وقدرات الأطراف المختلفة. إن دور مركز تطوير كآلية رئيسية لتطوير القطاع الأهلي، يسمح لنا بالتنسيق الفعّال بين المؤسسات الأهلية المحلية والدولية. ويمكن اعتبار "مشروع تحسين المستوى المعيشي"، الذي يستهدف التجمعات الفلسطينية الأكثر فقراً وتهميشاً، خير مثال على ما يتمتع به هذا النهج من إمكانيات. حيث تقوم هذه المبادرة، الأولى من نوعها، على دمج خبرات ومهارات المانحين، والسلطة الوطنية، ومركز تطوير، والمؤسسات الأهلية ، بأسلوب فعّال لم يسبق له مثيل. وعبر توجيه الدعم للشركاء المحليين يتم ضمان مشاركة المجتمعات المحلية، واستجابتها للتدخلات التنموية التي تستهدفها بشكل مباشر. كما تساهم هذه الشراكات التنموية في تعزيز تبادل المهارات والمعرفة بين المؤسسات المعنية. وهو أمر في غاية الأهمية، خاصةً في ظل سعينا إلى تبني أساليب تكون أكثر استجابةً واستدامة لتحقيق أهداف العمل التنموي.

"نفخر كأسرة مركز تطوير – من موظفين ومجلس إدارة وهيئة عامة– بكوننا قد عملنا مع شركاء جدد عام 2011. ونحن نؤمن أن هذا التفاعل البناء سيساهم في تبادل المهارات والمعارف داخل القطاع الأهلي، وسيؤثر إيجاباً في عمله لخدمة المجتمع الفلسطيني".

زاهي خوري
رئيس مجلس الإدارة

كما باشر مركز تطوير بتنفيذ برنامج منح جديد ومميز لدعم المؤسسات الأهلية ذات التوجهات الإبداعية، والتي تسعى لتوظيف أفكار جديدة تتميز بالأصالة والإبداع في عملها التنموي وتقديمها للخدمات. وستساهم «منح الإبداع» في إثراء سجل مركز تطوير، وإظهار قدرته على مواكبة التطور التدريجي الحاصل في العمل التنموي. كما استمر المركز أيضاً بتبني سياسات الحماية البيئية الخاصة بالبنك الدولي، ولا يزال ملتزماً بالتنفيذ المسؤول للمشاريع التي قد تحتمل في بعض الحالات مخاطر التأثير السلبي على البيئة. كذلك عزز اعتماد نظام بطاقات التقييم المجتمعي ضمن أنشطة المتابعة والتقييم من قدرة مركز تطوير على الرصد والاستجابة لفرص التطوير المؤسساتي الداخلي.

استمر مركز تطوير خلال عام 2011 بالعمل على توسيع آفاق برامج المنح والتطوير القطاعي. لقد قمنا بتكثيف التعاون مع المانحين الدوليين، وتوفير الدعم لشركاء جدد، وإرساء التزامنا بتبني توجه مستدام ووطني في العمل التنموي. ومع حلول عام 2012، نتطلع إلى المضي قدماً بهذه المساعي نحو عملية تنموية تكون أكثر انسيابية وتكاملية ومساءلة. إننا نفخر بما حققناه من نتائج خلال العام الماضي، وبالتعاون مع شركائنا وممولينا وأصدقائنا، ننظر قدماً لما سيحققه مركز تطوير خلال الأثني عشر شهر المقبلة.

زاهي خوري
رئيس مجلس الإدارة

غسان كسابرة
مدير المركز

1 مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

الرؤية

«قطاع أهلي فعّال يساهم في بناء مجتمع مدني»

حول مركز تطوير

الرسالة

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية هو مؤسسة أهلية وغير ربحية، تأسس استجابةً للحاجة إلى وجود آلية فلسطينية مستدامة، لتوفير الدعم للقطاع الأهلي الفلسطيني. يعمل المركز على تطوير قدرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تقديم الخدمات النوعية، وخاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز اعتمادها على ذاتها، وتمكينها من دعم استدامتها، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني لها. وفي ذات الوقت، يعمل المركز على المساهمة في تطوير القطاع الأهلي ككل من خلال تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات، ودعم الأبحاث، وتطوير السياسات، وتقوية العلاقة مع شركاء التنمية.

الأهداف

- أن يكون مركز تطوير آلية رئيسية لدعم وتطوير القطاع الأهلي ومؤسساته.
- أن يتم تمكين المؤسسات الاهلية من تقديم خدمات نوعيه تستجيب لأولويات المجتمع الفلسطيني.
- أن يكون القطاع الاهلي أكثر فعالية وقدرة على التأثير، والمساهمة في بلورة السياسات والخطط التنموية .
- أن يتمتع المركز بالاستمرارية في تطوير قدراته المؤسساتية وكفاءته للاستجابة للاحتياجات المجتمعية المختلفة.
- أن تتوافر لدى المركز عناصر الاستدامة مالياً وإدارياً.

الحاكمية

يحتكم مركز تطوير في عمله إلى مجلس إدارة مهمته توفير التوجيه والإشراف على عمل المركز. ويمثل أعضاء المجلس الحالي، والبالغ عددها ثلاثة عشر عضواً، خبراء مختصين في مجال الاقتصاد والمجتمع المدني والمجال الأكاديمي. ويتم إنتخاب المجلس مرة كل ثلاث سنوات من قبل الجمعية العمومية، والتي تشمل أعضاء من الشبكات الأهلية الأربع، وهي: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. كما تضم الجمعية العمومية أعضاءاً يمثلون القطاع الخاص والأكاديمي، إضافة إلى خبراء في العمل الأهلي.

وعقب خلوة لمجلس الإدارة عقدت في القاهرة في كانون الثاني 2011، سنحت الفرصة أمام مجلس الإدارة وطاقم المركز لتطوير خطة استراتيجية وموزانة واستراتيجية للاتصال والتواصل. تساهم هذه الإجتماعات، إلى جانب الاجتماعات الدورية، في تعزيز انسجام خبرات واختصاصات مجلس الإدارة مع خبرات ومعارف موظفي المركز. ويشكل هذا التفاعل جانباً أساسياً من توجه المركز فيما يتعلق بممارسات الحكم الصالح وتبادل المعلومات.

مجلس الإدارة:

السيد زاهي خوري – رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد الكريم عاشور – نائب الرئيس
د. محمد شديد – أمين الصندوق
د. سليمان الخليل – أمين السر
السيد فهمي الشلالدة
السيد محمد منذر الريس
السيد سفيان مشعشع
السيد فهمي صيام
السيد صلاح السقا
السيد عصام العاروري
السيد عبد المجيد سويطي
السيدة صفاء أبو عصب
السيد هشام الشوا

مدير المركز: السيد غسان كسابرة

المستشار القانوني: السيد راسم كمال

تدقيق الحسابات الداخلي: شركة الوفاء للإستشارات المالية والخدمات المحاسبية

تدقيق الحسابات الخارجي: برايس ووتر هاوس كوبرز

ملخص إنجازات عام 2011

- عقد مركز تطوير ندوة بمناسبة يوم المرأة العالمي في آذار 2011 بعنوان: «إضاءات على حقوق المرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة».
- تمت إضافة مبادرة بطاقات التقييم المجتمعي على استراتيجية المتابعة والتقييم الخاصة بمركز تطوير، وتضمن هذه الآلية حصول مسؤولي البرامج على التغذية الراجعة من المستفيدين النهائيين حول فاعلية المشاريع المنفذة.

- وقع مركز تطوير المؤسسات الأهلية **43** منحة جديدة عام 2011 مع مؤسسات أهلية تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.
  - **24** منحة ضمن برنامج منح التمكين الخاص بمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع (13 في قطاع غزة و9 في الضفة الغربية و2 في القدس).
  - **4** منح ضمن برنامج منح الشراكة الخاص بمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع (3 في الضفة الغربية و1 في القدس).
  - **7** منح ضمن التمويل البرامجي الخاص بسكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح (4 في الضفة الغربية و3 في القدس).
  - **6** منح ضمن آلية المنح الصغيرة الخاصة بسكرتاريا حقوق الانسان والحكم الصالح (1 في قطاع غزة، و2 في الضفة الغربية و3 في القدس)
  - **منحتين** ضمن منح الشبكات الأهلية المتخصصة (في الضفة الغربية).

- تم عقد حفل إختتام رسمي لمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث في رام الله خلال شهر حزيران بحضور معالي دولة رئيس الوزراء، الدكتور سلام فياض، وتبعه حفل عقد مدينة غزة خلال شهر تشرين الأول.
- قامت سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح بتصميم وتخطيط برنامج مساعدة فنية للتطوير المؤسساتي ل **50** مؤسسة أهلية سيتم تنفيذه عام 2012.

- بدأ مركز تطوير العمل على «نظام الالتزام بمبادئ مدونة السلوك وبناء القدرات»، وذلك بالتشاور مع الائتلاف الأهلي لمدونة السلوك (الذي يضم الشبكات الأهلية المظلاتية الأربع، ومركز تطوير كسكرتاريا)، والأطراف ذات العلاقة (بما في ذلك المؤسسات الأهلية، والسلطة الفلسطينية، والمانحين).

- قامت وحدة التطوير القطاعي بتصميم وتقديم مساعدة فنية لـ **30** مؤسسة أهلية شريكة، بهدف دعم تطبيق مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومن المتوقع استكمال المساعدة الفنية خلال عام 2012.
- تم البدء بعملية استشارية تهدف إلى تحديث، وصياغة، ونشر الإطار الاستراتيجي لعمل القطاع الأهلي الفلسطيني للسنوات الخمس المقبلة.

- تم الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان من خلال ندوة «حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة». وتم التركيز خلالها على قضايا الأسرى الفلسطينيين. وقد حضر الندوة، التي عقدت في رام الله ومدينة غزة، أكثر من 100 من المؤسسات الشريكة والمانحين والإعلام وأصدقاء مركز تطوير.

- بعد جلسات تشاورية معمقة مع القطاع الأهلي، تم تأسيس «منح الابداع» في كانون الأول 2011، كنافذة جديدة للتمويل ضمن مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع، بشكل يستهدف اتباع توجهات نوعية ومبتكرة في توفير الخدمات الإجتماعية.
- تم التوقع على مذكرة تفاهم مع وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان لتنفيذ "مشروع تحسين المستوى المعيشي" في كانون الأول 2011، وسيتم تنفيذ هذا المشروع التجريبي بالشراكة ما بين الوكالة الفرنسية للتنمية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومركز تطوير، ومؤسستين أهليتين فلسطينيتين.

بلغ الإنفاق الكلي لمركز تطوير خلال عام 2011 ما مجموعه **9,335,328** دولاراً.

إختتام مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث

تم رسمياً إختتام مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال حفلين تم عقدهما لهذا الغرض في شهري حزيران وتشرين الأول. وقد تمكن مركز تطوير خلال سنوات هذا المشروع الأربع من الاستجابة للإحتياجات المجتمعية المختلفة.

لقد هدف تصميم مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنحة التمويل الإضافي في قطاع غزة لتقديم الخدمات الإجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتلك المتضررة نتيجة لتدهور الظروف الإقتصادية والإجتماعية، وذلك عبر إيجاد آلية فاعلة لتحسين جودة واستدامة الخدمات الإجتماعية التي تقدمها المؤسسات الأهلية.

كما وفر المشروع برامج بناء القدرات، والدعم المالي لمشاريع التمكين المجتمعية، وسعى نحو تطوير قطاع العمل الأهلي الفلسطيني، وتعد مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية من أهم إنجازات هذا المشروع في مجال التطوير القطاعي. ونظراً لما حققه هذا المشروع من أثر وإنجاز، فقد شهد حفل الإختتام حضوراً لافتاً للعديد من المؤسسات من مختلف القطاعات.

لقد شكل هذا الحفل فرصة للتأكيد على دور مركز تطوير، والمساهمة في دعم المؤسسات الأهلية للقيام بدورها الحيوي في عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.كما ساهم أيضاً في تسليط الضوء على الإمكانيات التي توفرها التكاملية في العمل بين مختلف القطاعات، العام والخاص والأهلي، في الاستجابة لإحتياجات المتجمع الفلسطيني.

حضر حفل الإختتام في الضفة الغربية **معالي دولة رئيس الوزراء، الدكتور سلام فياض، ومديرة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ميريام شيرمان، وممثلة مؤسسة التعاون، الدكتورة رنا الخطيب**، إضافةً إلى العديد من ممثلي المؤسسات الأهلية المستفيدة من المشروع، حيث إفتتح الحفل رئيس مجلس إدارة مركز تطوير، زاهي خوري، ومدير المركز، غسان كسابرة. أما في قطاع غزة فقد حضر الحفل **من البنك الدولي، دينا ابو غيدا**، ومن **مؤسسة التعاون، فادي الهندي**، ونيابةً عن مركز تطوير، علاء الغلاييني. وفي كلمته أشاد الدكتور سلام فياض بدور ومساهمة القطاع الأهلي:«نحتفل اليوم بانجازات المجتمع المدني التي تسهم بشكل كبير في دعم صمود أبناء شعبنا على الأرض، وسعينا دائما إلى تعزيز الروابط مع هذه المؤسسات لأننا نؤمن بدورها التكاملي، في الطريق لإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة».

أما ميريام شيرمان فقد ركزت في كلمتها على إلتزام المركز بتطوير قطاع العمل الأهلي الفلسطيني: «إن إعداد مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية هو من أهم إنجازات مشروع المؤسسات الأهلية الثالث، وتعكس الجهود التي يبذلها مركز تطوير في سبيل إيجاد إطار ناظم للمبادئ الاخلاقية والمهنية التي تحكم عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية».

ساهم مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث في تعزيز الثقة بمركز تطوير وبالقطاع الأهلي الفلسطيني.

2 أنشطة وإنجازات

المنح

اختتم مركز تطوير عام 2011 مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث والذي دام لمدة أربع سنوات. وقد نجح هذا المشروع في تجنيد نحو **13 مليون دولار** للقطاع الأهلي الفلسطيني، والإسهام الجدي في تطوير القدرات الفنية لعشرات المؤسسات الأهلية. وقد التزم البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية بدعم مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع. ويعبّر هذا الدعم المستمر عن الثقة المولاة بالكفاءة الإدارية لمركز تطوير في العمل مع القطاع الأهلي، والدور الفاعل للمبادرات والمشاريع التي يدعمها مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

يستمر مشروع المؤسسات الأهلية الرابع بدعم وتمكين عشرات المؤسسات الأهلية خلال عام 2011 وذلك عبر توفير التمويل والمساعدة الفنية. وقد نجح برنامج منح التمكين في تمويل **24** منحة. ومن أهداف هذا البرنامج تنمية القدرات المؤسساتية للقطاع الأهلي الفلسطيني، وتطوير قدرات المجتمع المدني في تزويد خدمات حيوية للتجمعات المستهدفة اعتماداً على اجراءات مستدامة. أما منح الشراكة، والتي تجمع المؤسسات القاعدية المحلية الصغيرة بالمؤسسات الأهلية الكبيرة ذات الخبرة والكفاءة، فتشجع أطر التعاون داخل القطاع الأهلي. ويذكر أنه تم عام 2011 التوقيع على 4 اتفاقيات تمويل ضمن برنامج منح الشراكة. والتي تساهم في بناء القدرات المؤسساتية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والتشبيك، حيث تقوم المؤسسات الشريكة ذات الخبرة والكفاءة بدعم المؤسسات القاعدية الصغيرة في تحسين جودة وفاعلية الخدمات التي تقدمها للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة. وتستفيد أيضاً من نقل الخبرات إليها في النواحي الفنية والمالية والإدارية. إن تصميم برنامج منح الشراكة والذي يتضمن توفير الدعم للمؤسسات القاعدية يعد أمراً ذا قيمة كبيرة خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. ومن النتائج التي يحققها التعاون بين المؤسسات الأهلية والمؤسسات القاعدية المحلية وضع مجموعة من الضمانات ذات العلاقة باعتماد معايير بيئية في المشاريع المختلفة التابعة لمركز تطوير. حيث تسعى كافة المشاريع الممولة من قبل المركز إلى تحقيق الاستدامة على الصعيدين البيئي والمالي.

تمكن مركز تطوير أيضاً من وضع حجر الأساس لمنح الإبداع عام 2011، والتي ستعمل على دعم النشاطات غير التقليدية التي تتوفر فيها عوامل النجاح والتميز. وعقد مركز تطوير عملية استشارية واسعة النطاق مع المؤسسات الأهلية، والقطاع العام والخاص، وغيرها من الأطراف ذات العلاقة بهدف تعريف مفهوم «الإبداع»، وتحديد أولويات المرحلة التجريبية لمنح الإبداع. وتشجع هذه المبادرة المؤسسات الأهلية على ابتكار أفكار جديدة استناداً إلى تجاربها ومعرفتها المؤسساتية، والانتقال إلى تبني توجهات جديدة أكثر تأثيراً وإبداعاً في تقديم الخدمات الإجتماعية. ويعد ذلك تطوراً ملحوظاً لعمل دائرة برامج المنح، واستكمالاً لمساعي مركز تطوير لتشجيع تبني أساليب غير

«استفاد من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الثالث العديد من المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، حيث ساهم هذا المشروع في تحسين جودة خدماتها الاجتماعية، علماً أن فئات الشباب والمسنين والنساء والأطفال يشكلون ما نسبته 75% من المستفيدين المباشرين من برامج هذه المؤسسات».

دينا أبو غيدة
مديرة برنامج غزة، البنك الدولي

تقليدية في تقديم الخدمات الإجتماعية، فإن برنامج منح الإبداع يعزز التفكير الخلاق داخل القطاع الأهلي.

إن إنطلاق مبادرة بطاقات التقييم المجتمعي في أيار 2011، والذي تم تصميمه بشكل خاص لمشروع المؤسسات الأهلية الرابع، قد ساهم بدوره في الإضافة على نظام المتابعة والتقييم الخاص بمركز تطوير. ومن خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المؤسسات الأهلية المستفيدة، تعمل بطاقات التقييم المجتمعي على ضمان

«تتيح منح الإبداع و "مشروع تحسين المستوى المعيشي" آفاقاً جديدة لعمل مركز تطوير. إننا ندعم الإئتلافات غير التقليدية التي تسعى للإستجابة للإحتياجات المجتمعية».

جميلة ساحلية
مديرة دائرة المنح، مركز تطوير

اعتماد الأولويات المطروحة، والحصول على التغذية الراجعة، والملاحظات البناءة خلال مدة المشروع. ومن اسهامات هذه المبادرة أيضاً تعزيز المرونة الإجرائية لمركز تطوير، وجعل عملية المتابعة والتقييم الخاصة به أكثر نجاعة وشمولية وتشاركية.

كما تنظر وحدة برامج المنح قُدماً إلى تطبيق «مشروع تحسين المستوى المعيشي» عام 2012 والذي يستهدف الفئات الاجتماعية المهمشة، وذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، ووزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية، ومؤسستين أهليتين شريكتين (مركز المعمار الشعبي-رواق، وجمعية الشبان المسيحية). وتعد خبرة مركز المعمار الشعبي-رواق في العمل بمجال تحسين المستوى المعيشي ركناً حيوياً في هذا المشروع. وقد تبين خلال المرحلة التجريبية للمشروع والتي يجري تنفيذها مع المجالس المحلية، ضرورة اعتماد عنصر الاستدامة كمؤشر رئيسي لقياس مدى نجاح هذا المشروع. وقامت جمعية الشبان المسيحية بتطوير برنامج تدريبي يهدف إلى تعزيز قدرات المجتمع المحلي في التعامل مع مجموعة من المخاطر التي تواجه الظروف المعيشية. تحمل المؤسستان الشريكتان تاريخاً حافلاً من النجاح في تنفيذ مثل هذه المبادرات، الأمر الذي يجعل المشروع مبنياً على معرفة

وشراكة مجتمعية مستدامة. وتمثل هذه المبادرة توجهاً مبدعاً وملفتاً في مجال التعاون بين الأطراف ذات العلاقة بالعمل التنموي، ومركز تطوير كعضو ناشط ضمن هذا الفريق. حيث يؤمن المركز بضرورة منح المجتمعات الريفية والمعزولة فرصة بناء مستقبل آمن تتوفر فيه عناصر الاستدامة.

واستناداً لوحدة برامج المنح في مركز تطوير تركز التمويل خلال عام 2011 على مجالين حيويين هما: تعزيز التعاون بين المؤسسات الشريكة والأطراف ذات العلاقة بالعمل الأهلي، وتشجيع التفكير الخلاق. وتتصف منح الشراكة والتمكين والإبداع بالالتزام بالتعاون والأصالة في العمل التنموي. إضافة إلى ذلك، يبين "مشروع تحسين المستوى المعيشي" أن المؤسسات الدولية والحكومية والمجتمع المدني تستطيع دمج الخبرات والمعارف والموارد لتحدي التهميش والحرمان الاجتماعي بطريقة ناجحة.

التطوير القطاعي

يسعى برنامج التطوير القطاعي إلى الارتقاء بالقطاع الأهلي الفلسطيني عبر بناء القدرات الفنية وتعزيز التعاون والتنسيق الداخلي. وقد التزم مركز تطوير خلال عام 2011 بتطوير وتنفيذ ومتابعة عدد كبير من المبادرات الهادفة لتعزيز قدرات القطاع الأهلي ومؤسساته.

قام مركز تطوير بتصميم «نظام الالتزام بمدونة السلوك وبناء القدرات»، وذلك بالتعاون مع الائتلاف الأهلي لمدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية (الذي يضم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية). ويهدف هذا النظام إلى تعزيز الالتزام بمبادئ مدونة السلوك، وانسجامها مع الممارسات الإجرائية للمؤسسات الأهلية. وسيتم إختبار هذا النظام في بداية عام 2012 من خلال عينة من **25** مؤسسة أهلية، والتعاقد مع شركات مختصة في الاستشارات وتدقيق الحسابات للقيام بذلك. حيث يأمل مركز تطوير أن يتم العمل تدريجياً على تأسيس نظام متكامل للالتزام وبناء القدرات. وستشمل عملية التقييم وضع اقتراحات لتنمية قدرات المؤسسات الأهلية بشكل ينسجم مع مبادئ مدونة السلوك. ومن الجدير بالذكر ان هذا النظام هو الأول من نوعه في المنطقة ويهدف إلى مأسسة عملية التنظيم الذاتي للعمل الأهلي ، وفقاً للمعايير الدولية للشفافية، والمساءلة، والممارسات الأخلاقية في القطاع التنموي. وقد جاء بمبادرة طوعية من القطاع الأهلي الفلسطيني واستند إلى مشاورات واسعة مع المؤسسات الأهلية والجهات المعنية.

كما استمر العمل على تحديث وصياغة وإعداد إطار استراتيجي للقطاع الأهلي الفلسطيني خلال عام 2011 تحت إشراف ثلاثة مستشارين (موجودون في غزة والضفة الغربية وخارج فلسطين)، حيث تم الشروع بعملية البحث. وستعمل لجنة مشكلة من أعضاء الشبكات الأهلية المظلاتية الأربع على تنظيم عدة لقاءات للمجموعة الاستشارية، وسلسلة من الندوات، والورشات، والمجموعات البؤرية، واللقاءات مع المانحين والقطاع الخاص خلال عام 2012، للخروج بنتائج تعطي نظرة شاملة حول كيفية جعل الإطار الاستراتيجي الجديد نموذجياً لخدمة القطاع الأهلي والمجتمع عامةً.

وضمن برنامج منح الشبكات المتخصصة، قام مركز تطوير في تشرين الأول 2011 بتوقيع إتفاقيات منح مع شبكتين متخصصتين. وستعمل هذه المنح على تعزيز كفاءة الشبكات في توفير خدمات لأعضائها. حيث حصلت شبكة المؤسسات البيئية الفلسطينية على

منحة لتنفيذ برامج بناء قدرات لمؤسساتها الأعضاء، ولمراجعة وتفعيل القوانين البيئية في فلسطين، وتأسيس قاعدة بيانات لأعضائها وإعداد إصدارات ونشرات دورية حول موضوع البيئة في فلسطين. أما الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) فستعمل على إعداد ميثاق شرف لأعضائها، وبناء قدراتهم عبر عقد الدورات التدريبية وإعداد أدلة إرشادية حول إجراءات التدقيق الداخلي، وعقد ورشات عمل مع ذوي الشأن في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إعداد إصدارات حول الاقراض الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين.

كما شهدت مشاريع بناء القدرات في مركز تطوير نمواً ملحوظاً خلال عام 2011، حيث تعمل وحدة التطوير القطاعي باتجاه استكمال برنامج مساعدة فنية لـ **30** مؤسسة أهلية شريكة لدعم التزامها بمدونة السلوك. وضمن المرحلة الثانية من سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح، تم تصميم وتخطيط برنامج مساعدة فنية يستهدف **50** مؤسسة أهلية عاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح، ومن المتوقع أن يتم تنفيذه خلال عام 2012. إضافة إلى ذلك، تم العام الماضي استكمال برنامج شامل للحوار مع العديد من الجهات المعنية التي تم اختيارها من قبل مركز تطوير لامتلاكها الخبرة والكفاءة للمساهمة في تصميم برنامج منح الإبداع. كما سيتم العمل على تأسيس لجنة استشارية لمنح الإبداع عام 2012 لضمان كون المبادرات ضمن هذا البرنامج تتسم بالنجاح والتكاملية.

ويسعى مركز تطوير الى الإسهام في الحوار بين القطاع الأهلي والقطاعين العام والخاص، وذلك من خلال إتباع البحث الإستراتيجي وتحليل السياسات. ويؤمن مركز تطوير أنه من خلال إشراك المؤسسات الأهلية، فإن القطاع الحكومي سيكون في وضع يشجعه على صياغة سياسات اجتماعية تقدمية. وتشمل مواضيع البحث المحتملة استكشاف آفاق التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأهلية وهيئات الحكم المحلي، إضافة إلى مستوى خدمات الرعاية الصحية، والطفولة المبكرة، والتي تزودها المؤسسات الأهلية لوزارات الاختصاص بالتعاقد.

إن الشبكات الأهلية المظلاتية الأربع تضفي طابع خاص على عمل مركز تطوير، وتبقيه على اتصال وثيق ودائم مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية. ومن هنا، فإن توفير الدعم لهذه الشبكات هو من أولويات مركز تطوير. ويتطلع فريق التطوير القطاعي قُدماً لإجراء جولة دراسية لهذه الشبكات عام 2012، بهدف إطلاعها على تجارب رائدة في مجالات التشبيك، والمشاركة في رسم السياسات، والتنسيق مع ذوي الشأن بالعمل التنموي.

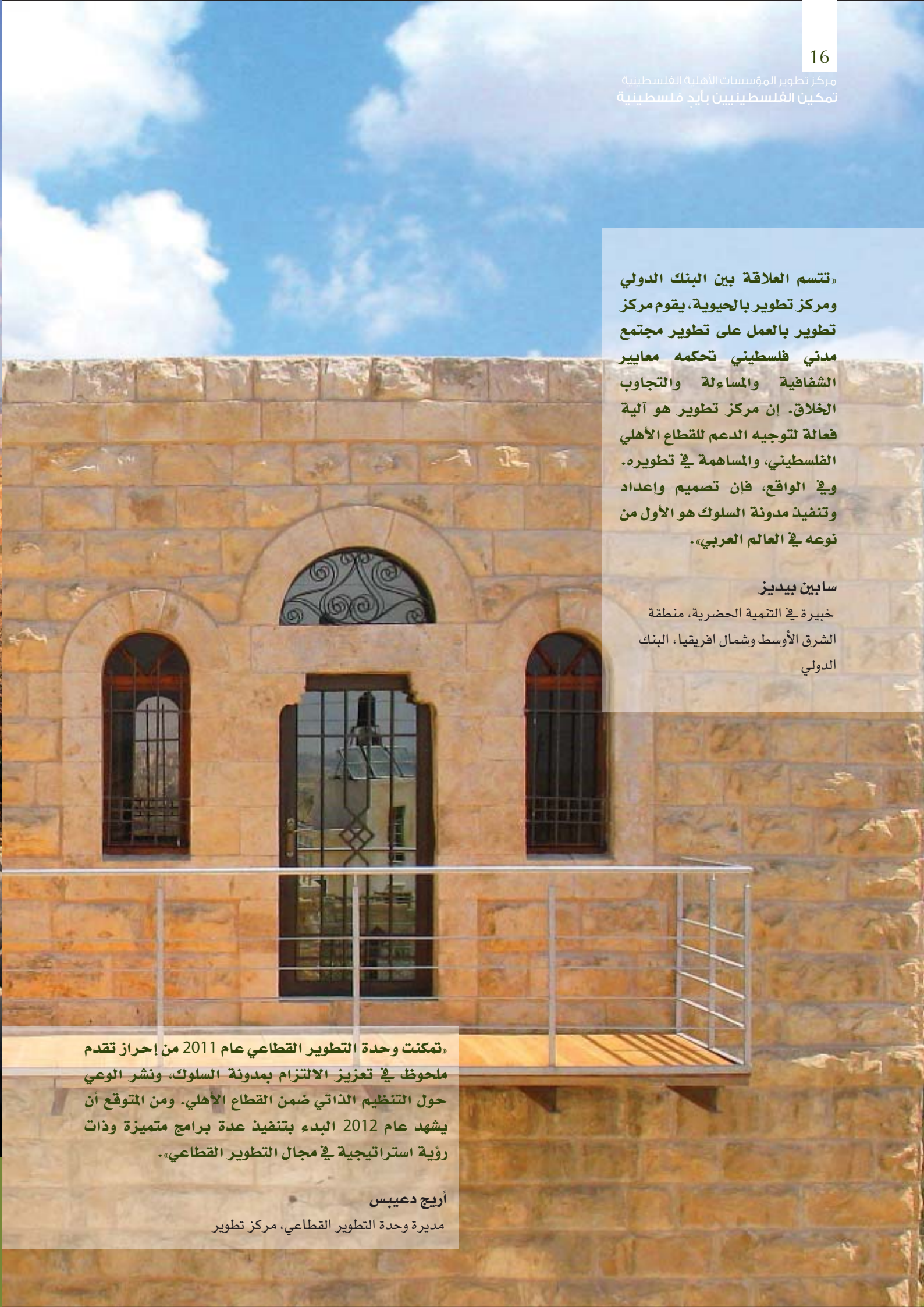

«تتسم العلاقة بين البنك الدولي ومركز تطوير بالحيوية، يقوم مركز تطوير بالعمل على تطوير مجتمع مدني فلسطيني تحكمه معايير الشفافية والمساءلة والتجاوب الخلاق. إن مركز تطوير هو آلية فعالة لتوجيه الدعم للقطاع الأهلي الفلسطيني، والمساهمة في تطويره. وفي الواقع، فإن تصميم وإعداد وتنفيذ مدونة السلوك هو الأول من نوعه في العالم العربي».

سابين بيديز

خبيرة في التنمية الحضرية، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي

«تمكنت وحدة التطوير القطاعي عام 2011 من إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز الالتزام بمدونة السلوك، ونشر الوعي حول التنظيم الذاتي ضمن القطاع الأهلي. ومن المتوقع أن يشهد عام 2012 البدء بتنفيذ عدة برامج متميزة وذات رؤية استراتيجية في مجال التطوير القطاعي».

أريج دعيبس

مديرة وحدة التطوير القطاعي، مركز تطوير

التقرير السنوي 2011

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

لمحة تاريخية

في تموز 2008، قام عدد من المانحين الأوروبيين، وتحديداً سويسرا، والسويد، والدنمارك، وهولندا بتفويض مركز تطوير لتأسيس وإدارة سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح. حيث توفر السكرتاريا آلية فاعلة لإدارة دعم المانحين والتزامهم طويل الامد بهذا القطاع عبر تحويل الدعم المالي والفني لمؤسساته من خلال سكرتاريا دائمة وملتزمة أُسست خصيصاً لهذا الغرض. وفي أيار 2010 تم تفويض مركز تطوير لإدارة مرحلة ثانية من سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح، وقد حصلت هذه المرحلة التي يتوقع أن تستمر حتى حزيران 2013 على تمويل قدره 11.6 مليون دولار من سويسرا والسويد وهولندا. وبعد انضمام الدنمارك للسكرتاريا في كانون الأول 2010، إرتفع المبلغ النهائي ليصبح 16.2 مليون دولار. ويفخر مركز تطوير بمواصلة إدارته لهذه الآلية الفلسطينية الوحيدة لتوجيه التمويل للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح 2011

كان عام 2011 حافلاً بالنسبة لسكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح. فقد استمر تنفيذ المرحلة الثانية من السكرتاريا، من خلال التوقيع على 13 إتفاقية (7 منح تمويل برامجي و6 منح ضمن آلية المنح الصغيرة). وبالتالي يصبح العدد الإجمالي للمؤسسات الأهلية الشريكة 47 مؤسسة (28 مؤسسة مستفيدة من منح التمويل البرامجي و 19 من آلية المنح الصغيرة). إن الالتزام الدائم للسكرتاريا بتعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح يدفعها لدعم مجموعة المؤسسات الأهلية المتنوعة في مجالات عملها. وتتميز سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح بهذا التنوع، حيث تتعامل المؤسسات الشريكة مع مختلف قضايا حقوق الإنسان والحكم الصالح، ومن ضمنها: هدم المنازل والإغلاق، وحقوق الأسرى والتعذيب، والحقوق الاجتماعية الاقتصادية (بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والحقوق البيئية)، وقضايا متعلقة بالمساءلة والشفافية. يعكس هذا التنوع القوة التي تتمتع بها السكرتاريا، والأثر الكبير الذي تحققه الاستراتيجية المتبعة ضمنها لتوجيه التمويل.

وقد استضافت السكرتاريا ندوتين تتوجتا بالنجاح عام 2011. فقد نظمت ندوة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 7 آذار بعنوان: «إضاءات على واقع حقوق المرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، والذي تم تخطيطه وتنفيذه بالتشاور مع المؤسسات الأهلية الشريكة. وقد شكلت الندوة المنعقدة في رام الله منبراً لتبادل الآراء، وفرصة أمام المؤسسات لتجاذب الأفكار والمعلومات، والتركيز على حقوق المرأة في فلسطين. أما الندوة الثانية فقد عقدت في 8 كانون الأول بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهدفت لمناقشة «حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، وحضرها أكثر من مئة من شركاء السكرتاريا والمانحين الدوليين، والسلطة الوطنية، ووسائل الإعلام.

ركزت هذه الندوة على محورين: «الأسرى الفلسطينيين: حقوقهم وسبل حمايتها وتعزيزها» و «سياسة العقاب الجماعي: الحماية والمحاسبة». وقد شملت الندوة تخصيص مساحة للعرض تضمنت قيام المؤسسات الأهلية الشريكة بعرض إصداراتها،

وتعريف الحضور بها وبمجالات عملها. ويعكس الطابع التشاركي لهذه الندوات التزام السكرتاريا بتمكين قطاع حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل قائم على التعاون والتشارك.

وفي كانون الأول 2011 تم الشروع ببرنامج بناء قدرات يستهدف كافة المؤسسات الأهلية الشريكة للسكرتاريا. ويتوقع أن يتم استكماله في نهاية عام 2012. ويضمن هذا البرنامج أن لا ينحصر التفاعل بين المؤسسات الأهلية الشريكة ومركز تطوير على توجيه التمويل فقط، وإنما الالتزام بدمج بناء القدرات مع عملية التمويل.

وتشكل سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح فرصة أمام مركز تطوير لتجنيد الموارد للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع حقوق الإنسان والحكم الصالح. وأثبتت النجاحات التي أحرزتها السكرتاريا عام 2011 ضرورة وجود آلية من هذا القبيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونيابةً عن الممولين الأوروبيين الأربعة (الدنمارك، وسويسرا، وهولندا، والسويد) يلتزم مركز تطوير بإدارة هذه السكرتاريا، وينظر قدماً إلى تحقيق مزيد من النجاح عام 2012.

للمزيد من المعلومات حول سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.humanrights.ps

« شكلت سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة ركناً أساسياً ضمن جهود الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعم هذا القطاع خلال عام 2011. لقد شهد العام الماضي الكثير من التحديات، بما في ذلك حملات ضد مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية ومركز تطوير والمانحين. لكنها نجحت في تخطي هذه المحن. إضافة إلى ذلك، تنظر كل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومركز تطوير قدماً لمناقشة الآليات والطرق اللازمة لتخطي العقبات والتحديات التي تحيط بهذا القطاع خلال عام 2012».

جانكارلو دي بيشوتو
مدير المكتب، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

«قام برنامج بناء القدرات بتصميم مبادرة شاملة عام 2011 لتعزيز وتطوير القدرات المؤسساتية لدى 50 مؤسسة أهلية تعمل في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتميز هذا البرنامج بقدرته على الاستجابة للاحتياجات الخاصة لكل مؤسسة من خلال تدخلات منسجمة ومتجاوبة معها، ومن خلال تقديم التوجيه والإرشاد لها».

مهند بيرقدار
منسق بناء القدرات، سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

شبكة مركز تطوير على الانترنت

يواصل مركز تطوير إدارته لثلاثة مواقع الكترونية، تهدف لخدمة المؤسسات الأهلية الشريكة، والقطاع الأهلي، والمانحين، والمهتمين بالعمل الأهلي. ويمثل كل موقع منها جانباً مختلفاً من آلية مركز تطوير لخدمة هذا القطاع. وتميز عام 2011 بتعزيز وتفعيل التواصل عبر هذه المواقع، وإعداد الخطط الهادفة لتطويرها.

الصفحة الالكترونية لمركز تطوير
www.ndc.ps

تقدم صفحة مركز تطوير عبر شبكة الانترنت معلومات حول المركز (بما في ذلك التاريخ، وهيكلية المركز، ورؤيته وبرامجه)، وتتضمن أيضاً معلومات مفصّلة حول مشاريع المركز الحالية (مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع، والمرحلة الثانية من سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح)، إضافة إلى أقسما أخرى تتعلق بالمنشورات والإصدارات والمنح وإعلانات التوظيف. وقد حصل موقع مركز تطوير www.ndc.ps عام 2011 على ما يزيد عن 25,000 زيارة.

قاعدة بيانات سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح
www.humanrights.ps

يتم تمثيل سكرتاريا حقوق الانسان والحكم الصالح على شبكة الانترنت من خلال قاعدة بيانات خاصة بها، حيث يمكن للزوار الحصول على معلومات حول المؤسسات الأهلية المستفيدة من برامج السكرتاريا، إضافة إلى قائمة أوسع من مؤسسات حقوق الإنسان، والمنشورات، ومعلومات اتصال مهنية، وإعلانات التوظيف/الدراسة للمعنيين بمجال حقوق الإنسان. إضافةً إلى قسم خاص بالمدونين، وأخر لنشر المواد المرئية والمسموعة. وقد حصدت قاعدة البيانات عام 2011 أكثر من 83,490 زيارة، والذي يمثل زيادة بنسبة 3 مرات عن عام 2010.

تستهدف قاعدة بيانات سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح المؤسسات الأهلية، والباحثين، والطلبة، والإعلاميين، والنشطاء، ومختلف الراغبين بالحصول على معلومات حول قضايا حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية
www.masader.ps

البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية (مصادر)، بوابة الكترونية تمنح كافة المؤسسات الأهلية الفلسطينية فرصة مشاركة التجارب والمعارف والخبرات في ظل واقع الاغلاق والفصل الجغرافي الذي فرضته سياسات الاحتلال. وكان عام 2011 عاماً حافلاً بالتطور بالنسبة للبوابة، فقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية الأعضاء فيها 825 مؤسسة، إضافة إلى 5650 مشترك مسجلين كأفراد. كذلك حصلت البوابة عام 2011 على 97,580 زيارة (منهم 65% زوار جدد). ومن الواضح أن البوابة توفر عبر أقسامها وخدماتها المختلفة إمكانيات كبيرة لخدمة القطاع الأهلي الفلسطيني.

«إن مصادر هي أول بوابة الكترونية متخصصة تهدف إلى خدمة وتعزيز قطاع العمل الأهلي الفلسطيني. ومن خلالها تتوفر لدى كل مؤسسة أهلية، بغض النظر عن حجمها وإمكانياتها، القدرة على استقاء معلومات تساعدها على التطور على الصعيدين الفني والمالي. وسيتم تحديث البوابة وإضافة تطبيقات جديدة، وفي ذات الوقت تعزيز الخدمات الموجودة. ويضمن هذا التحديث بقاء المؤسسات الشريكة في واجهة الحضور الالكتروني لمركز تطوير».

حسن حمارشة

منسق البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية

آفاق التعاون والتكامل

ساهم مركز تطوير خلال عام 2011 في تعزيز التعاون بين القطاع الأهلي الفلسطيني والقطاعين العام والخاص. ويستمر المركز خلال عام 2012 في مساعيه لتعزيز هذا التعاون، لإيمانه أن تحقيق التنمية المستدامة، يستلزم تمثيلها للمجتمع الذي تعمل على خدمته، وأن تكون قادرة على توظيف إمكانيات مختلف الأطراف ذات العلاقة.

كما يشكل المانحون الدوليون عنصراً حيوياً في هذه الشراكة. إن التزام الوكالة الفرنسية للتنمية **والبنك الدولي** بمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرابع، ومدى الاهتمام الذي أولته **هولندا والسويد وسويسرا والدنمارك** بسكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح، يشكل دعماً لمسيرة التنمية الفلسطينية. ولا يقتصر إسهام المانحين على توفير التمويل، بل يتعداه إلى توفير المهارات والخبرات، والاطلاع على التجارب الدولية. إن العلاقة التي تربط مركز تطوير بالمانحين هي خير مثال على الالتزام بروح التعاون والشراكة.

ومن جانبه، يرحب مركز تطوير بالشراكات الدائمة مع **السلطة الوطنية**، ويلتزم بتقديم خدمات تساهم في تعزيز وتدعيم المبادرات الحكومية. وفي الواقع يعد هذا التعاون ضرورياً لتفادي ازدواجية الخدمات. ولا يمكن الاغفال عن الخبرات المميزة، والجاهزية، والموارد التي يمتلكها كل من القطاع الحكومي والأهلي. يحمل القطاع الأهلي تاريخاً من العطاء في تزويد خدمات حيوية في ظل غياب حكومي في بعض المناطق. ومع استمرار

«قام مركز تطوير عام 2011 بوضع نهج محدد ومصمم خصيصاً للاستجابة لاحتياجات القرى الواقعة في مناطق حساسة بالأراضي الفلسطينية. إن «مشروع تحسين المستوى المعيشي» هو خير دليل على ما يمكن إنجازه عند استخدام آليات مثل مركز تطوير لجمع مختلف الأطراف الفاعلة للعمل سوية بكفاءة عالية حتى في ظل الظروف الصعبة. إن مركز تطوير، وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، قد جعل هذا التعاون والعمل المشترك ممكناً بين مختلف الأطراف الفاعلة، من مانحين دوليين، ووزارات، إلى مؤسسات أهلية وهيئات حكم محلي، إلتقت جميعها في مشروع واحد».

هيرفي كونان
مدير الوكالة الفرنسية للتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

قيام السلطة الفلسطينية بتطوير نوعية الخدمات الاجتماعية التي توفرها، فإن للقطاع الأهلي دور هام للقيام به من خلال الاستخدام الإيجابي لما لديه من خبرات في العمل التنموي اكتسبها على مدى السنوات.

يحمل «**مشروع تحسين المستوى المعيشي**»، الذي انطلق في كانون الأول 2011، بوادر التعاون الواسع. وقد عكست الجهود المشتركة بين مركز تطوير،

«يهدف «مشروع تحسين المستوى المعيشي» إلى حشد المجتمع وإيجاد تناغم في عمل المؤسسات الأهلية، والسلطة الفلسطينية في تزويد الدعم وخدمات الإغاثة للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الجدار والاستيطان. إن مثل هذا التعاون الحكومي وغير الحكومي هو عنصر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني».

ماهر غنيم
وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان

والسلطة الفلسطينية، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسستين أهليتين، والمؤسسات القاعدية المحلية، الدور الفاعل للمشاريع التنموية القائمة على التكامل، بحيث يكون كل عضو في هذه الشراكة على دراية بدوره واختصاصاته المحددة، وبذلك يتم التأثير بشكل فاعل ومتكامل على الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني. ويعد هذا المشروع مثالاً رائعاً على إدراك هذه الأطراف بأهمية إيجاد صيغة مشتركة للعمل بشكل تكاملي، تدمج فيه الخبرات والمهارات في سبيل خدمة المجتمع.

إن القدرة على تناقل المهارات داخل القطاع الأهلي نفسه هي من الخصائص البارزة **لمنح الشراكة** التي ينفذها مركز تطوير، والتي تم توقيع إتفاقيات ضمنها في نهاية عام 2011، حيث تساهم هذه المنح في الاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات الأهلية الكبيرة، لتمكين المؤسسات القاعدية المحلية على تحقيق مشاريع تتميز بالاستدامة والوعي المجتمعي. إضافة إلى ذلك، يتولى مركز تطوير والوكالة الفرنسية للتنمية، والسلطة الفلسطينية إرشاد عملية بناء القدرات، والمتابعة والتقييم، والمساءلة المالية. ويعد ذلك مثالاً آخر على التعاون المنهج الذي يدر بنتائج إيجابية على تقديم الخدمات.

وفي سياق التعاون مع القطاعات الأخرى، فإن من أولويات مركز تطوير توطيد علاقة متينة مع القطاع الخاص. وكان من المثير للإهتمام عام 2011 إختيار مجموعة الاتصالات الشراكة مع مركز تطوير 2011. فبعد أن كانت **مجموعة الاتصالات** تقدم المنح والحواسيب للمؤسسات المجتمعية على مدار 3 سنوات، قررت الشراكة مع مركز تطوير في تزويد أجهزة الحاسوب وتدريب كوادر المؤسسات الأهلية الفلسطينية خلال العام الماضي.

في حزيران 2011، أعلن مركز تطوير ومؤسسة **مجموعة الاتصالات** للتنمية عن أسماء المؤسسات الأهلية المستفيدة من «**مبادرة الحاسوب السنوية**» **لعام** 2011، وكان الهدف من هذه المبادرة تزويد المؤسسات الأهلية التي لا تتوفر لها الموارد، بالانترنت والحواسيب الجديدة. وتم الاحتفال بإعلان النتائج في قاعة ليدرز في رام الله وقاعة روتز في غزة. وقد حضر الاحتفال **د. حسين الأعرج، ممثلاً عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس**، وغسان كسابرة، مدير مركز تطوير، و**عمار العكر**،

"إن ربط هذه المؤسسات بخدمة الانترنت وتزويدهم باجهزة حاسوب سيعزز تطبيق احدث البرامج والتطبيقات التي تساهم في تطوير اداء المؤسسات وتوفير خدمات لقطاع النساء والشباب والأيتام وتبني مبادئ العمل التطوعي والتركيز على المؤسسات الأهلية المتواجدة في المناطق النائية والريفية".
الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، عمار العكر

وتم اختيار **123** مؤسسة أهلية (70 في الضفة الغربية و53 في غزة)، وتوزيع **150** حاسوباً.

وجاء انخراط مركز تطوير في هذه المبادرة تعبيراً عن التزامه بتمكين القطاع الأهلي الفلسطيني. وتعد «مبادرة الحاسوب السنوية» لعام 2011 ذات أهمية خاصة، نظراً لاستهدافها المؤسسات الأهلية التي تقدم خدمات اجتماعية للشعب الفلسطيني. كذلك وفرت«مبادرة الحاسوب السنوية» للمؤسسات الأهلية المستفيدة التدريب اللازم لاستخدام البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية (مصادر)، و فتح الآفاق أمامها للتشبيك الأوسع عبر شبكة الانترنت. وتولى التدريب على استخدام البوابة فريق من مركز تطوير في كانون الأول 2011، حيث عززت من قدرة المؤسسات الأهلية المستفيدة على استخدام التكنولوجيا بشكل سليم لتحقيق أهداف عملها التنموي.

ويؤمن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية بأهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية. ومع تطور الاقتصاد الفلسطيني، يصبح ضرورياً قيام القطاع الأهلي والعام والخاص بالتعاون تحت عنوان التكافل الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، تعود المسؤولية الاجتماعية للشركات بالفائدة على القطاع الخاص نفسه. وبدوره، يلتزم مركز تطوير بالانخراط في المبادرات التنموية الصادرة عن القطاع الخاص.

هذا التعاون فعّال ومجدي من حيث الأثر الذي يحققه على فاعلية المشاريع، وقدرته على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمار المالي، وتوظيف التجارب والكفاءات المتنوعة، وضمان نجاح واستدامة المشاريع. ومركز تطوير يدرك أنه إذا أرادت مبادرة ما أن تأتي بآثار إيجابية على المجتمعات المهمشة، على المجتمع نفسه أن يكون منخرطاً بشكل مباشر في تشخيص وتنفيذ المبادرة المعنية. وكذلك تلعب المؤسسات الأهلية الكبيرة والقطاع الخاص دوراً في تناقل المعارف والتجارب.

وإذا أرادت الجهات الدولية المانحة توجيه دعمها للقطاع الأهلي الفلسطيني والعمل التنموي، فإن الشراكة مع آلية موثوق بها لدعم المؤسسات الأهلية - مثل مركز تطوير – وذوي العلاقة المحليين هو أفضل الخيارات الممكنة لتوفير الخدمات بطريقة قائمة على الخصوصية الثقافية والتناغم السياسي والمساءلة المالية.

ويفخر مركز تطوير بتيسيره لهذه العملية باعتباره آلية رئيسية لدعم المؤسسات الأهلية في فلسطين. ويبقى دافعنا هو تعزيز التعاون كآلية لتمكين القطاع الأهلي الفلسطيني.

نماذج من إنجازات المؤسسات الشريكة

قطاع غزة

جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة

اسم المشروع: الرعاية الصحية المجتمعية للمرضى المزمنين من كبار السن

مدة المشروع: 19 شهراً

تاريخ الابتداء: 2011/03/24

المكان: رفح

خلال عام 2011 وفرت جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة خدمات للمسنين الذين يعانون من مرض السكري وضغط الدم المرتفع/المنخفض في منطقة رفح. وكان من المثير للإهتمام عدم وجود وعي عام بين المصابين حول مخاطر مستويات السكر غير المنتظمة وسوء استخدام العقاقير.

ولا شك أن عدم قدرة المرضى في التمييز بين مستويات السكر المرتفعة والمنخفضة يؤدي إلى عواقب خطيرة. ويصف سليمان أبو لولي، زوج سلمى أبو لولي، إحدى مرضى السكري، مخاطر المرض التي واجهها هو وزوجته على أساس يومي. «**لم أكن قادراً على التمييز بين مستويات السكر المرتفعة والمنخفضة... كنت أحياناً أقدم السوائل أو جرعات من السكر لزوجتي، معتقداً أنها تعاني من انخفاض في نسبة السكر. ندرك الآن أن سوء فهم المرض وأعراضه قد تؤدي إلى غيبوبة عند مرضى السكري، وربما الوفاة**».

إن توجه جمعية الأصدقاء في التعامل مع تداعيات مرض السكري، ومستويات الضغط المرتفعة/المنخفضة، قائم على العمل على تغيير طويل الأمد لأسلوب الحياة. وتشكل ممارسة الرياضة والتغذية السليمة جزءاً من هذا النمط الحياتي الجديد. ومن الضروري بمكان أن يقوم المرضى بتعديل ظروف حياتهم اليومية بشكل يتناسب مع واقع مرضهم. وفي حال مرض السكري أو ضغط الدم المرتفع/المنخفض، فإن العلاج بالدواء وحده لا يوفر الوقاية اللازمة. وتنظر جمعية الأصدقاء قدماً إلى تبني توجه متناغم في الرعاية الصحية، بشكل يدمج بين الاستخدام الواعي للدواء الحديث، وتحول التوجهات الاجتماعية نحو المرض والظروف المحيطة بالمرضى.

وقد تم تصميم البرامج المجتمعية لجمعية الأصدقاء بطريقة تزيد من توعية الجمهور بوضعهم، وتأهيل العائلة لتقوم بدورها في التعامل مع المرض المزمن والتعايش معه. وتضمن هذه العملية التعليمية وجود نتائج إيجابية لعمل جمعية الأصدقاء ضمن الظروف الحالية – في حال توفر أو عدم توفر مشاريع متعلقة بمرض السكري في رفح. لقد تم استبدال قيام المتطوعين بالعمل في منازل الفئات الاجتماعية المهمشة والمسنين ببرنامج يقوم على تعامل الفئات المهمشة مع المرض. ومن خلال فهم الأعراض، وتعلم كيفية استخدام الأنسولين وغيره من العقاقير، يكون المرضى قد اكتسبوا مهارات إدارة حياتهم اليومية. وبكل بساطة، تساهم جمعية الأصدقاء من خلال هذا المشروع في إنقاذ حياة الكثيرين.

لقد تمكنت جمعية الأصدقاء من تحقيق تأثير إيجابي على **805** شخصاً (479 ذكور و326 إناث) عام 2011، الأمر الذي أسهم بدوره في تحسين مستوى معيشة جمهور المصابين بمرض السكري في رفح. وبحسب وصف سليمان أبو لولي: «**استفدت كثيراً من المشروع...يمكنني الآن التمييز بين مستويات السكر المرتفعة والمنخفضة، والتعامل بسرعة مع العواقب، وتجنب حدوث غيبوبة قد تشكل خطراً على حياة زوجتي**».

الضفة الغربية
منطقة الشمال

جمعية مدرسة الأمهات

اسم المشروع: صفوف تعليمية للأمهات

مدة المشروع: 24 شهراً

تاريخ الابتداء: 2011/03/24

المكان: نابلس

تعمل جمعية مدرسة الأمهات على تنفيذ مشروع تمكين خاص من نوعه في ستة مواقع أساسية في محافظة نابلس. وسيتسنى لـ 450 ربة منزل الاستفادة من ورشات العمل التوعوية وصفوف تعليم البالغات. ومن المتوقع أن يترك هذا المشروع نتائج أعمق من ذلك على المجتمع المحلي.

من خلال التواصل مع فئة أجتماعية معرضة للتهميش، وتحديداً الإناث المتزوجات، يمتد تأثير مشروع «صفوف تعليمية للأمهات» إلى نحو 1200 طفل/ة. إن تمكين الأمهات سيساهم لاحقاً في توسيع مدارك الأطفال، من خلال تحفيز التعلم، والتوعية الذاتية. وبذلك يساهم في وجود فرص أكثر عدالة وتكافؤاً في اكتساب المعرفة والتطور الشخصي. وتصف لبنى عبد الجبار عبده، إحدى الأمهات المشاركات، الأثر الفاعل لهذه العملية التعليمية: «كان أطفالي يكرهون الدراسة ومنهاج المدرسة. بعد مشاركتي في صفوف الأمهات، وبعد أن رآني أطفالي أحمل كتب اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، تغير سلوكهم بهذا الصدد، وأصبحوا يحبون الدراسة معي وبكتبي!».

ويجري تدريب طاقم من **38** معلماً/ة (والذي يشارك فيه مجموعة من منسقي المشاريع، والاساتذة المتقاعدين، ومساعدي التدريس)، لضمان استدامة المشروع عبر إشراك ذوي العلاقة بالتعليم المحلي في المشروع. ومن القضايا التي يركز عليها الطاقم الذي يتم تدريبه هو تطوير قدرة الأمهات على التعامل بطريقة أكثر فاعلية مع أطفالهن. ومن خلال دمج التعليم الأكاديمي وصفوف الرعاية بالأطفال، لاحظ المدرسون ارتفاعاً ملفتاً في التقدير الذاتي للمشاركات، الأمر الذي يؤثر تلقائياً على الأسرة. ومن الأمثلة على ذلك تجربة نجمة الفقيه التي تبين الأثر المذهل لهذا المشروع: «بعد أن شاركت في صفوف الأمهات، أصبحت قادرة أكثر على التعامل مع أطفالي والتواصل والتفاعل معهم. أشعر أيضاً بأنني أصبحت متشجعة أكثر للدراسة». وتنوي نجمة إكمال تعليمها، وإكمال امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) بهدف الالتحاق بجامعة القدس المفتوحة والحصول على درجة جامعية.

إن مشروع «صفوف تعليمية للأمهات» هو نموذج من المشاريع التي تم تمويلها ضمن منح التمكين. وفي هذه الحالة، تركز الاهتمام على تمكين الأمهات. وفي الوقت الذي يتم فيه تزويد فئة مهمشة من المجتمع بحقوق التعليم، يمتد أثر المشروع إلى الأسرة والمجتمع. ومن خلال تدريب نحو ثمانية وثلاثون شخصاً على إدارة وتنسيق المشروع، سعت جمعية مدرسة الأمهات إلى استدامة هذه المبادرة من خلال تدعيم وإشراك كوادر محلية، الأمر الذي يزيد من انتمائهم وشحن طاقاتهم نحو مبادرات اجتماعية أخرى في المستقبل.

إن مشروع «صفوف تعليمية للأمهات» هو خير مثال على الممارسة التنموية القائمة على مبادئ الاستدامة، وترك بصمات طويلة الأمد، وتعزيز المساءلة المجتمعية.

القدس

الملتقى الفكري العربي

سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح: اتفاقية تمويل برامجي

مدة المشروع: 24 شهراً

تاريخ الابتداء: 2010

المكان: القدس

يستهدف الملتقى الفكري العربي عدداً من المجموعات المهمشة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اختص الملتقى بمجال الحكم الصالح لمدة عقدين من الزمن، ليصبح منبراً هاماً لعرض الاستراتيجيات التنموية ذات العلاقة ببناء دولة فلسطينية ديمقراطية. وقد تكرست جهود الملتقى في بداية انطلاقه على نشر دراسات وأبحاث علمية، لينتقل بعد ذلك إلى توسيع دائرة نشاطه وتناول عدد من القضايا الملحة من خلال فتح مجال الحوار والتحليل. وقد بادر الملتقى الفكري بمجموعة من المشاريع الهامة، بهدف التأثير على والإسهام في تحقيق التنمية للشعب الفلسطيني.

كان عام 2011 حافلاً بالمسؤوليات والنجاح للملتقى الفكري العربي. فقد قامت مجموعة من **303** مشاركاً بحضور اجتماعات مخصصة للقيادات المحلية. وضمت المجموعة ممثلين عن القيادات العشائرية في الضفة الغربية وغزة، وجمعيات المرأة والشباب، ومؤسسات حقوق الإنسان، وشخصيات دينية، وممثلين عن المؤسسات القاعدية المحلية. ويشكل هذا التوجه التشاوري جزءاً من مبادرة «المصالحة المجتمعية الفلسطينية» الصادرة عن الملتقى. وبالتعاون مع مركز كارتر واللجان التنفيذية للفصائل السياسية الفلسطينية، يستمر البرنامج بتيسير عملية المصالحة الاجتماعية، وتعزيز الوفاق الوطني بين مختلف الفصائل، والإسهام في إيجاد بيئة سياسية قائمة على المزيد من التسامح، وعقد إنتخابات تشريعية مستقبلية. إن قيام مجموعة من نشطاء المجتمع المدني من الشباب بتأسيس شبكات مناصرة شبابية في المجالس المحلية عام 2011 هو خير دليل على إسهام الملتقى الفكري العربي في هذا السياق.

كذلك استمر الملتقى الفكري العربي بالإسهام في الجدل الدائر حول قضايا حقوق الإنسان والحكم الصالح من خلال البحث والتوثيق. ومن ذلك ورقة بحث صادرة عن الملتقى بعنوان: «رياح التغيير»، والتي تحلل آثار الثورات الديمقراطية في العالم العربي، ومدى قدرة هذه الحركات الاجتماعية على أن تكون عنصراً ملهماً لـ: أ) تأسيس مجتمع فلسطيني ديمقراطي؛ ب) انهاء الانقسام الداخلي؛ ج) تطوير أداة شعبية لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي. وبينما يستهدف برنامج حقوق الإنسان والحكم الصالح العمل على الاحتياجات الملحة، يتدارك الملتقى الفكري الحاجة المستمرة إلى تبني توجهات تقدمية وإبداعية لحماية وتشجيع حقوق الإنسان في فلسطين. وتعبر مشاريع الأبحاث الصادرة عن الملتقى الفكري العربي عن هذه الفلسفة.

واستجابة لالتزام مركز تطوير بخدمة الفئات الاجتماعية المهمشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قام الملتقى الفكري العربي باستهداف الفئات المهمشة بشكل خاص خلال عام 2011، وتم تدريب شباب نشطاء في المجتمع المدني على مهارات متعلقة بالمواطنة، والعمل الاجتماعي، والمناصرة. ويتم العمل على بحث استراتيجي حول دور الحركات الاجتماعية في الإصلاح القانوني والاجتماعي – بتركيز خاص على إشكالية انتزاع حق المرأة في التصويت، وذلك بالتعاون مع مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق. وخلال عام 2011 نظم الملتقى الفكري العربي عدداً من النشاطات التي تستهدف التسرب من المدارس بين الشباب في القدس – والذي يعد إسهاماً ضرورياً لصالح هذه الفئة المهمشة.

الضفة الغربية - وادي الأردن

إتحاد لجان العمل الزراعي

اسم المشروع: الحد من الفقر في وادي الأردن

مدة المشروع: 18 شهراً

تاريخ الابتداء: 2011/03/24

الموقع: عيد الديوك الفوقا، النويعمة، عيد الديوك التحتا، الزبيدات، الجفتلك، العوجا، مرج نعجة

يسهم دعم مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تعزيز القدرة المؤسساتية والكفاءة الإدارية للملتقى الفكري العربي. إن تنفيذ خطة تدريبية للطاقم، ورفع الاستدامة المالية عام 2011 ستضمن قيام الملتقى الفكري العربي بمواصلة دعم قضايا حقوق الإنسان وتحدي انتهاكات الاحتلال بفاعلية وكفاءة عام 2012.

تعاني المناطق الجغرافية الفلسطينية في وادي الأردن من التهميش والحرمان. ففي الوقت الذي لا تستطيع فيه السلطة الفلسطينية الوصول إليها، تغيب عدة خدمات إجتماعية أساسية وحقوق الأرض،والحقوق المنضوية تحت لواء المواطنة، عن أغلب سكان وادي الأردن المحرومين. وكان تأسيس اتحاد لجان العمل الزراعي عام 1986 استجابة للحاجة الملحة إلى التعامل مع تحديات الظروف الاجتماعية والسياسية الهشة التي تعانيها المجتمعات الريفية الفلسطينية.

وتقوم فلسفة إتحاد لجان العمل الزراعي على عملية تنموية قائمة على التشارك والدمج انطلاقاً من القاعدة الجماهيرية المحلية. وكما يؤمن إتحاد لجان العمل الزراعي أنه:«**على كافة شرائح المجتمع الفلسطيني الانخراط في عملية تحول على المستوى الجزئي، لكي يتم حث التغيير على المستوى الكلي**».

وفي المواقع السبعة المذكورة، يساعد هذا التدخل المزارعين في المناطق التي تعاني من الفقر على تركيب 10 بيوت بلاستيكية، وتوفير المواد اللازمة للصيانة. إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج تدريبي بزيادة المهارات الزراعية بين مجتمع المزارعين، بهدف ضمان استمرار هذه المبادرة في خدمة مختلف المجتمعات بعد انتهاء مدة المشروع الحالي.

وفي هذا الجزء من وادي الأردن، يأتي الفقر وغياب الموارد مع وجود قيود إسرائيلية على الانتاج والتطوير، الأمر الذي يشكل كارثة إنسانية. ويستهدف مشروع «الحد من الفقر» **75** عائلة – ذكور وإناث، أشخاص متضررين من بناء المستوطنات، عاطلون عن العمل، وأسر يرأسها نساء. وبحسب تعبير احمد تيسير محمد زبيدات، مزارع معيل للأسرة: «**نحن أسرة زراعية وهذا ما نتقنه في حياتنا وبالتالي المشروع لامس احتياجنا ونعتقد أننا سننجح**». ولا يمتلك أحمد مؤهلات علمية، الأمر الذي يعني أن العمل الزراعي أساسي للعائلة.

وبفضل زراعة محصول الخيار في إحدى البيوت البلاستيكية، تمكنت العائلة من الاستفادة من توظيف مهاراتها الزراعية، والتعلم من الورشات التدريبية. ويقوم المشروع باستثمار معارف وخبرات الأُسر مثل أسرة أحمد، بحيث يتم إدماج المجتمع المحلي في تطوير البيئة المحيطة. وسيحرر المشروع أسرة أحمد من التبعية الاقتصادية، ويمكنها من تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات، حيث كانت العائلة تعتمد على مساعدة الاخرين لها من الناحية المادية، وكان ذلك يشكل عبئاً اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا عليها.

لقد أصبح بمقدور عائلة أحمد تحقيق نوع من الثقة بالنفس والاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي:«**الأرض الآن مزروعة بمحصول الخيار، ونحن ننتظر بدء القطاف. نتمنى أن يكون الموسم جيداً، ولدينا فرصة بجني أرباح تساعدنا في توفير نفقاتنا الحياتية**» ويضيف أحمد «**نظن الآن أن بإمكاننا أن نعتني بأنفسنا دون حاجة أحد**».

يشرك مشروع «الحد من الفقر في وادي الأردن» التجمعات الفلسطينية الأكثر حرماناً وتهميشاً في عملية التنمية المجتمعية. ويفخر مركز تطوير بدعمه لهذا المشروع الذي يستهدف تمكين الفئات الاجتماعية التي لا تتوفر لها إمكانيات كبيرة للحصول على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

أبو نصر
انتبه
طلاب
SUPERMA

3 شؤون إدارية

إتفاقيات المنح الموقعة عام 2011
المؤسسات الأهلية الشريكة

غزة

منح التمكين

1	جمعية التوعية والإرشاد الزراعية	رفح	$100,000
2	جمعية الاصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة	رفح	$92,400
3	المركز العربي للتطوير الزراعي	وسط غزة	$125,000
4	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	وسط غزة	$86,700
5	جمعية فكرة للفنون التربوية	قطاع غزة	$136,700
6	جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية	قطاع غزة	$187,700
7	جمعية مركز خزاعة للزراعة المستمرة	خان يونس ورفح	$125,000
8	الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون	الزيتون، الشجاعية، جحر الديك	$125,000
9	جمعية النخيل الفلسطينية للتنمية والتطوير	خان يونس	$125,000
10	جمعية المركز الفلسطيني للزراعة الحيوية	خان يونس غزة	$198,000
11	جمعية أنصار البيئة الفلسطينية	خان يونس غزة	$61,200
12	جمعية رعاية المعوقين في قطاع غزة – شمس	مدينة غزة	$140,800
13	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	مدينة غزة	$147,900
	المجموع		**$1,651,400**

آلية المنح الصغيرة من خلال سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

1	مركز الإعلام المجتمعي	غزة	$46,700

الضفة الغربية (بما في ذلك القدس)

منح التمكين

1	نادي ثقافي بيت أولا	بيت أولا – الخليل	$154,000
2	معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى	القدس، طوباس، سلفيت	$116,500
3	جمعية بيت المسنين والمعوقين الخيرية	جنين و11 قرية محاذية للجدار	$143,000
4	جمعية الكفيف الخيرية	الخليل	$125,000
5	**مركز مارتن لوثر النهاري لرعاية المسنين**	**القدس (البلدة القديمة)**	**$76,000**
6	جمعية مدرسة الأمهات	نابلس (المدينة، بلاطة، عسكر، حوارة، يتما، بيت إمرين)	$152,000
7	جمعية أصدقاء المريض – مستشفى الأمل	جنين	$190,000
8	**جمعية مشروع الرعاية – المؤسسة الأم لمركز السرايا لخدمة المجتمع**	**القدس (البلدة القديمة)**	**$92,000**
9	مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة	بيت لحم	$114,000
10	منتدى شارك الشبابي	الضفة الغربية (وغزة)	$142,800
11	اتحاد لجان العمل الزراعي	عيد الديوك الفوقا، النويعمة، عيد الديوك التحتا، الزبيدات، الجفتلك، العوجا، مرج نعجة	$130,500
	المجموع		**$1,435,800**

منح الشراكة

1	جمعية التنمية الزراعية – الإغاثة الزراعية	الخليل	$386,000
2	مركز العمل التنموي – معا	أريحا، نابلس، طوباس	$500,000
3	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	نابلس	$449,000
4	**دائرة تنمية الشباب – جمعية الدراسات العربية**	**القدس**	**$422,000**
	المجموع		**$1,757,000**

تمويل برامجي من خلال سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

1	الضمير	الضفة الغربية	$ 296.000
2	الحق	الضفة الغربية	$650,000
3	**الملتقى الفكري العربي**	**القدس**	**$241,000**
4	جمعية حقوق المواطن في إسرائيل	تل أبيب	$200,000
5	**اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل**	**القدس**	**$236,000**
6	**اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل**	**القدس**	**$396,000**
7	مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان	رام الله	$271,000
	المجموع		**$2,290,000**

آلية المنح الصغيرة من خلال سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

1	أفكار للتطوير التربوي والثقافي	رام الله	$55,291
2	**شبكة القدس للمناصرة المجتمعية**	**القدس**	**$59,000**
3	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب	رام الله	$45,538
4	**المركز النسوي في مخيم شعفاط**	**القدس**	**$47,600**
5	**جمعية الشابات المسيحية**	**القدس**	**$72,872**
	المجموع		**$280,301**

برنامج التطوير القطاعي – شبكات أهلية متخصصة

1	شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية	رام الله	$32,508
2	الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر	البيرة	$29,370
	المجموع		**$61,878**

التوزيع الجغرافي
المنح الموقعة عام 2011

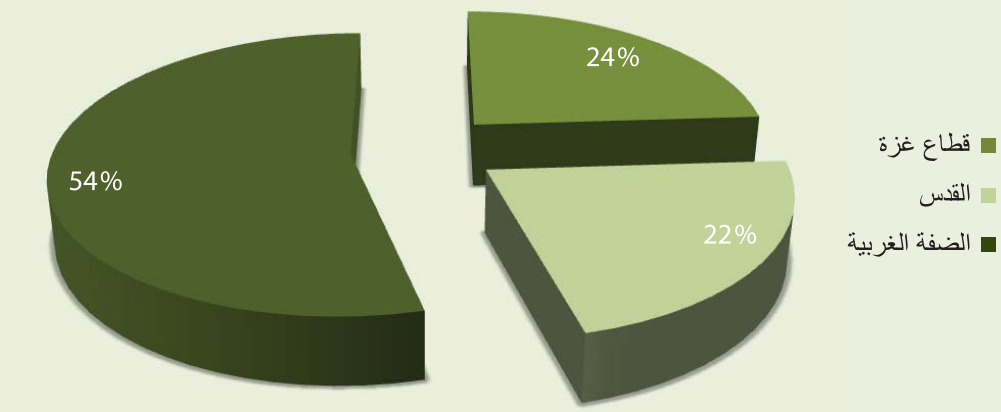

التوزيع البرامجي
المنح الموقعة عام 2011

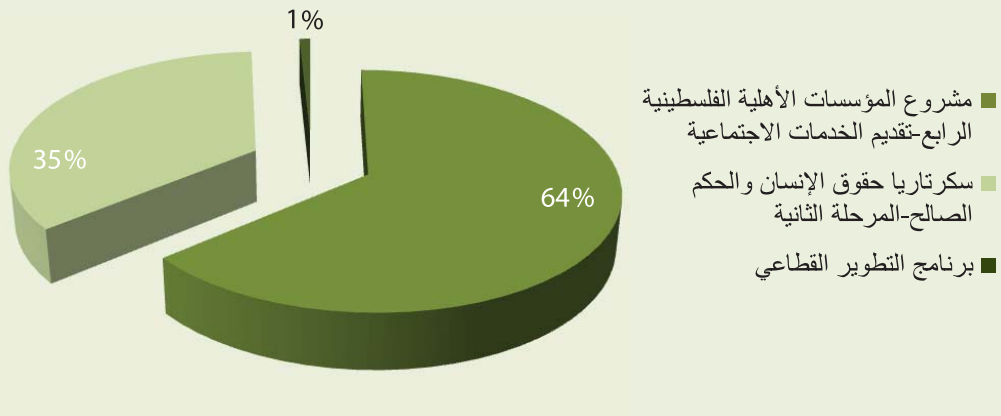

المانحون لعام 2011

مكتب الممثلية الدنماركية لدى السلطة الفلسطينية

الوكالة الفرنسية للتنمية

مكتب الممثلية الهولندية لدى السلطة الفلسطينية

البنك الإسلامي للتنمية

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

الوكالة السويدية الدولية للتنمية

THE WORLD BANK
البنك الدولي

مؤسسة التعاون
WELFARE ASSOCIATION

المالية

اتفاقيات المنح
للسنة المنتهية بتاريخ 2011/12/31
بالدولار الأمريكي

الممول	المبلغ	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء
* سكرتاريا حقوق الانسان والحكم الصالح	16,200,000	1 أيار 2010	30 حزيران 2013
البنك الدولي	2,000,000	2 آب 2010	30 حزيران 2013
الوكالة الفرنسية للتنمية	6,500,000	7 تموز 2010	30 حزيران 2013
مجموع الإيرادات	**24,700,000**		

الصرف الفعلي
للسنة المنتهية بتاريخ 2011/12/31
بالدولار الأمريكي

الممول	المصروف الفعلي	النسبة
* سكرتاريا حقوق الانسان والحكم الصالح – ٤ ممولين	4,515,441	48.37%
البنك الدولي	3,165,369	33.91%
مؤسسة التعاون – البنك الإسلامي للتنمية	148,690	1.59%
الوكالة الفرنسية للتنمية	1,412,135	15.13%
غير ذلك	93,693	1.00%
مجموع الإيرادات	**9,335,328**	**100.00%**

*** قائمة بأسماء الممولين الأربعة:**

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
الوكالة السويدية الدولية للتنمية – سيدا
مكتب الممثلية الهولندية لدى السلطة الفلسطينية
مكتب الممثلية الدنماركية لدى السلطة الفلسطينية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

pwc

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة: أعضاء مجلس الإدارة
مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
القدس - فلسطين

التقرير حول البيانات المالية
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (فيما يلي " المركز") المؤلفة من بيان المركز المالي كما في 31 كانون أول 2011 وبيانات النشاطات والتغير في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص عن السياسات المحاسبية الهامة وملاحظات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق وحفظ نظام رقابة داخلي ذي صلة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء تلك الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ، وكذلك انتقاء وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة، وإجراء تقديرات محاسبية تكون معقولة في الظروف الراهنة.

مسؤولية مدقق الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام في متطلبات آداب المهنة وتخطيط وتأدية التدقيق للوصول الى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق بخصوص المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند الى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالإعتبار نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل المركز بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف الراهنة، وليس بهدف إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمركز. كما يتضمن التدقيق تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المجراة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

في إعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأينا.

الرأي
برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمركز كما في 31 كانون أول 2011 ونتائج نشاطاته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

رام الله
18 نيسان 2012

برايس ووترهاوس كوبرز، بناية المسروحي 201، (البيرة) رام الله ، فلسطين
هاتف: 2420230 2 970+، فاكس: 2420231 2 970+ . www.pwc.com/middle-east

البيانات المالية

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
البيانات المالية للسنة المنتهية يوم 31 كانون أول 2011

بيان المركز المالي
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

	إيضاح	2011	2010
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
عقارات، آلات ومعدات	(3)	91,783	89,744
مجموع الموجودات غير المتداولة		**91,783**	**89,744**
الموجودات المتداولة			
ذمم مستحقة القبض من المانحين	(4)	11,436,164	21,692,174
موجودات متداولة أخرى	(5)	67,717	28,934
النقد وأشباه النقد	(6)	5,222,969	4,447,855
مجموع الموجودات المتداولة		**16,726,850**	**26,168,963**
مجموع الموجودات		**16,818,633**	**26,258,770**
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير مقيدة الاستعمال		1,179,273	1,217,597
صافي الموجودات مقيدة الاستعمال بشكل مؤقت	(7)	15,278,706	24,702,090
مجموع صافي الموجودات		**16,457,979**	**25,919,687**
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	(8)	208,825	181,395
صندوق التوفير	(9)	55,059	31,147
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**263,884**	**212,542**
المطلوبات المتداولة			
مطلوبات متداولة	(10)	96,770	126,478
مجموع المطلوبات المتداولة		**196,770**	**126,478**
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		**16,818,633**	**26,258,707**

- الإيضاحات للبيانات المالية المبينة على الصفحات من 6 إلى 31 للبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.
- تم اعتماد البيانات المالية على الصفحات من 3 إلى 31 والموافقة علي إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 نيسان 2012، وقد تم التوقيع بالإنابة عنهم.

السيد غسان كسابرة
مدير المركز

السيد شادي قداع
المدير المالي والإداري

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
البيانات المالية للسنة المنتهية يوم 31 كانون أول 2011

بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

	إيضاح	2011	2010
التغيرات في صافي الموجودات غير مقيدة الاستعمال			
إيرادات فوائد		12,961	9,925
إيرادات أخرى		107,585	68,674
إجمالي الإيرادات غير مقيدة الاستعمال		**120,546**	**78,599**
صافي الموجودات المحررة من قيود الاستعمال بشكل مؤقت	(7)	9,236,503	8,133,652
إجمالي الإيرادات غير مقيدة الاستعمال		**9,357,049**	**8,212,251**
المصاريف والخسائر			
مصاريف المشاريع	(11)	9,172,924	7,915,873
مصاريف استهلاك		63,295	54,599
فروقات عملة		60,309	93,280
مصاريف أخرى		98,832	12,228
إجمالي المصاريف والخسائر		**9,395,360**	**8,075,980**
صافي التغير في صافي الموجودات غير مقيدة الاستعمال		**(38,311)**	**136,271**
التغيرات في الموجودات مقيدة الاستعمال بشكل مؤقت			
المنح والتبرعات	(4,7)	-	24,700,000
صافي الموجودات المحررة من قيود الاستعمال	(7)	(9,236,503)	(8,133,652)
ما تم شطبه خلال العام	(7)	(100,031)	(437,430)
فروقات عملة	(7)	(86,863)	142,855
صافي التغيرات في صافي الموجودات المقيدة الاستعمال بشكل مؤقت		**(9,423,397)**	**16,271,773**
التغيرات في صافي الموجودات للسنة		(9,461,708)	16,407,877
صافي الموجودات، بداية السنة		25,919,687	9,511,643
صافي الموجودات، نهاية السنة		**16,457,979**	**25,919,687**

- الإيضاحات للبيانات المالية المبينة على الصفحات من 6 إلى 31 للبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

مركز تطوير
مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

معلومات الاتصال:

الضفة الغربية

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

ص. ب. 2173 رام الله

الرام، عمارة مجاهد، ط. ٣

هاتف: 2-2347771 970+

فاكس: 2-2347776 970+

غزة

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

ص. ب. 5018 غزة

الرمال، عمارة الهيثم

هاتف: 8-2828999 970+

فاكس: 8-2849921 970+

info@ndc.ps
www.ndc.ps
www.humanrights.ps
www.masader.ps

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center